



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

المجلس

الدورة الأربعون بعد المائة

روما، 29 نوفمبر/تشرين الثاني – 3 ديسمبر/كانون الأول 2010

تقرير الدورة السادسة والثمانين للجنة مشكلات السلع
14-16 يونيو/حزيران 2010

بيان المحتويات

الفقرات	
5 - 1	أولا - المقدمة
12 - 6	ثانيا - حالة الأسواق العالمية للسلع الزراعية
8 - 6	ألف - الأوضاع الراهنة والتوقعات
12 - 9	باء - تأثيرات الأزمة المالية على أسواق السلع الأساسية الزراعية
	ثالثا - التطورات على مستوى السياسات التي تؤثر في أسواق السلع الأساسية
22 - 13	الزراعية والاتجار بها
15 - 13	ألف - المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية
	باء - إدارة الحركات الدولية الواسعة النطاق لأسعار السلع الأساسية -
20 - 16	التجارب الوطنية والدولية وردود السياسات
	جيم - الاستثمارات الأجنبية في الإنتاج الزراعي - القضايا والانعكاسات
22 - 21	على مستوى السياسات والردود الدولية
28 - 23	رابعا - الإجراءات الدولية في مجال السلع الزراعية
	ألف - أدوار لجنة مشكلات السلع والجماعات السلعية الحكومية الدولية
27 - 23	وترتيبات عملها
28	باء - تحديد أولويات العمل في إطار اختصاصات لجنة مشكلات السلع

طبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وتجنب طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

31 – 29	خامسا – أية مسائل أخرى
29	ألف – ما يستجد من أعمال
30	باء – انتخاب الرئيس ونائبي الرئيس
31	جيم – ترتيبات الدورة التاسعة والستين

المرفق ألف – جدول الأعمال

المرفق باء – البيان الافتتاحي للسيد **James G. Butler** نائب المدير العام

المسائل التي تستدعي عناية المجلس

- تودّ اللجنة أن تلفت عناية المجلس إلى المسائل التالية بنوع خاص:
- 1- الاستعراض الذي أجرته لحالة الأسواق العالمية للسلع الزراعية وتأكيدا لأهمية المعلومات والتحليلات التي تتيحها المنظمة عن أسواق السلع الأساسية وطلبها مساعدة البلدان للحصول على معلومات عن الأسواق ولبناء القدرات (الفقرتان 7 و12).
 - 2- طلبها إجراء مزيد من التحليلات لطبيعة تقلب الأسعار وتأثيراته وتداعيات السياسات والاختلافات في تكاليف الإنتاج وارتباط الأسواق المحلية بالأسواق الدولية (الفقرة 7).
 - 3- طلبها تقديم اقتراحات بشأن تحسين نشر المعلومات والتحليلات عن الأسواق (الفقرة 8).
 - 4- تأييدها جهود المنظمة لبناء القدرات في مجال التجارة ومطالبتها بتقديم المساعدة للبلدان النامية في المفاوضات بشأن اتفاق يتم التوصل إليه ضمن منظمة التجارة العالمية وتنفيذ هذا الاتفاق في نهاية المطاف (الفقرة 15).
 - 5- طلبها إجراء مزيد من التحليل لإنشاء مرفق لتمويل الواردات الغذائية وتشغيله وتأثيره المحتمل (الفقرة 17).
 - 6- طلبها التوسع في بلورة مبادئ الاستثمارات الزراعية الرشيده الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية استناداً إلى مشاورات موسعة مع الحكومات الأعضاء وغيرها من أصحاب الشأن، بما في ذلك اجتماعات الممثلين الدائمين في روما ولجنة الأمن الغذائي العالمي والمؤتمرات الإقليمية للمنظمة (الفقرة 21).
 - 7- إقرارها بأن اختصاصات لجنة مشكلات السلع لا تزال صالحة رغم الاتفاق على إنشاء مجموعة عمل مفتوحة العضوية تُعنى بدراسة أدوار لجنة مشكلات السلع ولجانها الفرعية وترتيبات عملها (الفقرتان 24 و25).
 - 8- إبداء رغبتها في إسناد الأولوية للعمل على مساندة اندماج أصحاب الحيازات الصغيرة ضمن سلاسل القيمة والاستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي للبلدان النامية والسياسات التجارية في أفريقيا والاعتماد على الواردات وتقلب الأسواق (الفقرة 28).

المسائل التي تستدعي عناية المؤتمر

- تودّ اللجنة أن تلفت عناية المؤتمر إلى المسائل التالية بنوع خاص:
- 1- الخلاصة التي توصلت إليها ومفادها أنّ التجارة الدولية المنفتحة وإزالة العوائق أمام التجارة والتشوهات التجارية والنجاح في اختتام جولة المفاوضات بشأن التنمية في الدوحة بصورة طموحة ومتوازنة من شأنها جميعاً أن تزيد قدرة القطاع الزراعي على التصدي للأزمات (الفقرة 11).
 - 2- إقرارها بأهمية الاستثمار في الزراعة، خاصة بما يفيد صغار المنتجين، من أجل زيادة الإنتاجية والقدرة على مقاومة الصدمات والمساهمة في تحرير التجارة وتفعيل الأسواق الدولية للسلع الأساسية من أجل تشجيع هذا النوع من الاستثمارات (الفقرتان 11 و18).
 - 3- الدعوة التي وجهتها إلى مختلف البلدان للوفاء بالتزاماتها إزاء المعونة، لا سيما في ما يتعلق بالتزاماتها الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية والتزاماتها في لاكويلا (الفقرة 11).
 - 4- اعتبارها أنّ التدخل المباشر في أسواق الأوراق المالية أو في الأسواق الآجلة للحد من تقلب الأسعار هو أمر مثير للمشاكل ومكلف (الفقرة 19).
 - 5- إقرارها بأهمية الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت اللازم لتفعيل عمل أسواق السلع الأساسية والحد من إمكانية حدوث تقلب في الأسعار (الفقرة 20).
 - 6- طلبها التوسع في بلورة مبادئ الاستثمارات الزراعية الرشيده الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية استناداً إلى مشاورات موسعة مع الحكومات الأعضاء وغيرها من أصحاب الشأن، بما في ذلك اجتماعات الممثلين الدائمين في روما ولجنة الأمن الغذائي العالمي والمؤتمرات الإقليمية للمنظمة (الفقرتان 21 و22).

أولاً - المقدمة

- 1 - عقدت لجنة مشكلات السلع دورتها الثامنة والستين خلال الفترة من 14 إلى 16 يونيو/حزيران 2010 في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة في روما. وقد حضر الدورة 90 بلداً من أصل 122 بلداً عضواً في اللجنة خلال فترة السنتين 2009-2010. هذا وشارك بصفة مراقب ثلاث من الدول الأعضاء في المنظمة والكرسي الرسولي ومنظمة واحدة من منظمات الأمم المتحدة وست منظمات دولية وثلاث منظمات غير حكومية.
- 2 - وكان المكتب الذي انتُخب في وقت سابق يتألف من الأعضاء التالية أسماؤهم: السيد Neil Fraser (نيوزيلندا)، رئيساً؛ والسيد Noel de Luna (الفلبين)، نائباً أول للرئيس؛ والسيد Fazil Düsünceli (تركيا)، نائباً ثانياً للرئيس. وقد بقوا في مناصبهم إلى حين انتخاب المكتب الجديد في نهاية الدورة الحالية.
- 3 - وقد عاونت اللجنة، في دورتها الثامنة والستين، لجنة صياغة تتألف من الاتحاد الروسي والأرجنتين وإسبانيا وأستراليا واستونيا وأفغانستان وأوغندا (الرئيس) والبرازيل والسويد والصين وعمان وفرنسا والفلبين والجمهورية العربية الليبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وأتفق على أن يقدم الرئيس ملخصاً في نهاية كل بند من البنود لكي تصادق عليه اللجنة.
- 4 - واعتمدت اللجنة جدول الأعمال الوارد في المرفق باء.
- 5 - وألقى نائب المدير العام (المعرفة) كلمة افتتاحية أبرز فيها القضايا ذات الأولوية التي يتعين على اللجنة معالجتها في الدورة الحالية، ومن ضمنها تأثير الأزمة المالية وتقلب الأسعار والاستثمارات في الزراعة ودور لجنة مشكلات السلع في المستقبل. وترد الكلمة الافتتاحية في المرفق باء.

ثانياً - حالة الأسواق العالمية للسلع الزراعية

ألف - الأوضاع الراهنة والتوقعات

- 6 - استعرضت اللجنة حالة الأسواق العالمية للسلع الزراعية، بما في ذلك آخر الاتجاهات في مجالات الصادرات والواردات والأسعار الدولية. وأخذت اللجنة بعين الاعتبار التحليل الاستشراقي على المدى المنظور وفيه إشارة إلى إمكانية انخفاض أسعار بعض السلع الأساسية، ولا سيما الحبوب، والبذور الزيتية والسكر، في حين من المتوقع أن تشهد الأسواق أوضاعاً حرجة بالنسبة إلى الألبان ومنتجات اللحوم. وأبدت اللجنة قلقها إزاء أوجه عدم اليقين المتأدية عن التغييرات التي طرأت مؤخراً على عوامل حاسمة تؤثر في الأسواق العالمية للأغذية. واتفقت اللجنة على أن الأزمة المالية العالمية ما زالت تؤثر في الأسواق العالمية للسلع الزراعية.
- 7 - وأكدت اللجنة أهمية المعلومات والتحليلات التي تتيحها المنظمة بشأن أسواق السلع الأساسية، وبخاصة في البلدان النامية، من أجل الترويج للشفافية في الأسواق ولمساندة عملية وضع السياسات. غير أنه أشير إلى أن تحليل الأسواق العالمية للسلع الأساسية، بالشكل المعروض فيه، لا يعكس بالضرورة الأوضاع الفعلية للأمن الغذائي في الأسواق المحلية كافة: إذ بقيت الأسعار المحلية للأغذية مرتفعة في بعض البلدان النامية التي شهدت فترات كان فيها مؤشر

المنظمة لأسعار الأغذية منخفضاً. وعلاوة على ذلك، فإنّ عرض المعلومات بصورة مجملّة لا يعكس دائماً التعقيد الفعلي لأسواق بعينها. وقد طُلب إلى الأمانة مواصلة رصد الأسواق العالمية للسلع الزراعية وتحليلها، بما في ذلك إجراء مزيد من البحوث عن طبيعة تقلب الأسعار وتأثيراتها، وانعكاسات السياسات والتغيرات في تكاليف الإنتاج وارتباط الأسواق العالمية بالأسواق المحلية. وينبغي أن ننظر هذه التحليلات في تداعيات التطورات التي تشهدها الأسواق على صغار المزارعين وعلى الأمن الغذائي. وطلب كذلك إلى الأمانة تبادل ما لديها من بيانات وتحليلات مع المنظمات الأخرى.

8 - ونظراً إلى أهمية المعلومات والتحليلات الخاصة بالأسواق من أجل رصد الأمن الغذائي في البلدان النامية، دُعيت الأمانة إلى اقتراح طرق يمكن من خلالها توسيع نطاق نشر هذه المعلومات والتحليلات في التوقيت المناسب، مثلاً من خلال إصدار مطبوعات إضافية أو عبر إصدار مزيد من النسخ بلغات مختلفة.

باء - تأثيرات الأزمة المالية على أسواق السلع الأساسية الزراعية

9 - رحّبت اللجنة بالتحليل المقدّم من الأمانة واستكملته بمعلومات عن مختلف الأعضاء وأصدرت عدداً من التوصيات لتوجيه الأمانة في عملها في هذا المجال في المستقبل.

10 - وإذ وافق بعض الأعضاء على أنّ الدراسة تضمّنت معلومات مفيدة عن تأثير الأزمة المالية على البلدان النامية، رأوا أنّ هذه الدراسة تعاطت مع العالم النامي وكأنه مجموعة متجانسة من البلدان وهو أمر قووض صحّة بعض الاستنتاجات. وبهذا الصدد، اعتبر الأعضاء أنه من الأجدى إجراء تحليل يتسم بقدر أكبر من التركيز على بلدان أو أقاليم معيّنة. واتفق الأعضاء مع واحدة من الاستنتاجات الرئيسية في الدراسة ومقادها أنّ الزراعة قد تعاطت مع الأزمة المالية العالمية أفضل من معظم القطاعات الأخرى؛ ولكنهم اعتبروا أنّ ثمة حاجة إلى التدقيق والتحليل المعمقين، خاصة بالاستناد إلى آخر البيانات المتاحة، للتوصل إلى تقييم أفضل للدروس المستفادة وللخروج بتوصيات بشأن السياسات.

11 - وأقرّ الأعضاء بأنّ فتح الأبواب أمام التجارة الدولية وإزالة الحواجز والتشوهات التجارية والتوصل إلى خاتمة تتسم بالطموح والتوازن لجولة المفاوضات بشأن التنمية في الدوحة، كلها عوامل من شأنها زيادة قدرة القطاع الزراعي على التصدي للأزمات في المستقبل. وأقرّت اللجنة أيضاً بأهمية الاستثمار في الزراعة، خاصة بالنسبة إلى أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان المنخفضة الدخل. وناشدت الحكومات الوطنية المساعدة في تحسين تكامل أسواقها المحلية وبناءها التحتية لكي يستجيب المزارعون فيها بصورة أفضل للأسعار. ودعت اللجنة بموازاة ذلك البلدان إلى الوفاء بالوعود التي قطعها لتقديم المعونة، ولا سيما تسريع عجلة الجهود الرامية إلى الوفاء بالالتزامات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية وتلك الصادرة مؤخراً في لاكويلا.

12 - وطلبت اللجنة إلى الأمانة توسيع نطاق الدراسات التي ستجريها في المستقبل من أجل: أن تكون ذات طابع عالمي أكثر وذلك من خلال توسيع نطاق التغطية الإقليمية؛ تحليل دور الاستثمارات الخاصة في الزراعة المحلية؛ النظر في أهمية الأرباح غير المرتقبة في المدخرات في حالة البلدان النامية المصدرّة للسلع الأساسية؛ مساعدة البلدان في الحصول على معلومات عن الأسواق وبناء قدراتها، بالإضافة إلى التوصيات الخاصة بالسياسات؛ وأخيراً وليس آخراً، محاولة توجيه نتائج التحليل والدراسات التي تجريها إلى أنشطة أخرى للمنظمة، ولا سيما إلى لجنة الزراعة.

ثالثاً- التطورات على مستوى السياسات التي تؤثر في أسواق السلع الأساسية الزراعية والاتجار بها

ألف- المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية

13 - درست اللجنة الحالة الراهنة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بشأن الزراعة في منظمة التجارة العالمية وذلك بالاستناد إلى الوثيقة CCP 10/03 وأقرت بأن الوثيقة تتضمن ملخصاً جيداً للحالة الراهنة والقضايا المطروحة. وأعطى بعض الأعضاء آراء إضافية عن القضايا المطروحة من وجهة نظر بلدانهم.

14 - وأعلنت اللجنة دعمها للتوصل إلى اتفاق طموح ومتوازن في جولة الدوحة من أجل المساهمة في خلق مناخ مشجّع للتنمية الزراعية والأمن الغذائي، بالإضافة إلى الاستجابة للأزمة الغذائية والمالية. وأشار إلى عدم وجود إجماع حول عدد من القضايا وإلى أهمية الالتزام المستمر من قبل الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وأشار أيضاً عدد من الأعضاء إلى سوء توصيف المسوّغ الخاص بالمنتجات الحساسة في الفقرة 14 من الوثيقة CCP 10/3، مشيرين إلى أن هذه المسألة هي مسألة تجارية تنافسية وليست هماً غير مرتبط بالتجارة. ورأى البعض أن القضايا العالقة أوسع نطاقاً من تلك المبينة في الفقرة 17 من هذه الوثيقة.

15 - وأثنت اللجنة على برنامج المنظمة لبناء القدرات في مجال التجارة وأيدت مواصلة العمل بهذا الشأن. وتمّ تشجيع المنظمة على مساعدة البلدان النامية وبخاصة من أجل إعداد إحصاءات ونماذج مختلفة ضرورية للوفاء بالالتزامات التي صدرت خلال المفاوضات. وفور التوصل إلى اتفاق، يتعين على المنظمة أن تؤدي دوراً أكبر بكثير لمساعدة البلدان في تطبيق الاتفاق. وقد يستلزم هذا موارد إضافية. وأخذت اللجنة أيضاً علماً ببرنامج العمل الآخر للأمانة المتصل بالتجارة والرامي بشكل خاص إلى مساعدة الأعضاء في مراعاة السياسات التجارية في عملية التنمية.

باء- إدارة الحركات الدولية الواسعة النطاق لأسعار السلع الأساسية -

التجارب الوطنية والدولية وردود السياسات

16 - أجرت اللجنة تقييماً للخيارات المتاحة على صعيد السياسات الوطنية والدولية من أجل إدارة تقلب الأسعار الدولية وذلك بالاستناد إلى الوثيقة CCP 10/4. ووافقت اللجنة على أن هذه الوثيقة تعطي فكرة متوازنة عن تأثير الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية على البلدان النامية وعلى السياسات المطبقة على المستويين الوطني والدولي.

17 - وأخذت اللجنة علماً بأن وجود مرفق لتمويل الواردات الغذائية سوف يشكل آلية صالحة لتذليل الصعوبات التي تعترض تمويل الأغذية في المدى القصير في البلدان المستوردة للأغذية ذات الدخل المنخفض عند حدوث ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية. وأوصت اللجنة بأن تجري الأمانة مزيداً من التحليل عن عمليات إنشاء المرفق وتأثيراته المحتملة.

18 - واعتبر العديد من الأعضاء أن تحرير التجارة سوف يكفل التنافس والفعالية في الأسواق الدولية للسلع الأساسية وقد يفضي إلى بيئة مؤاتية للإستثمار في الزراعة. وأشار أعضاء كثيرون إلى أن فرض قيود على الصادرات من جانب

البلدان المصدرة للأغذية في أوقات الأزمات قد يؤدي إلى مزيد من عدم اليقين في السوق. وأكد غيرهم من الأعضاء أن القيود المفروضة على الصادرات هي تدابير ضرورية على مستوى السياسات للحفاظ على الأمن الغذائي المحلي في حال حدوث ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية.

19 - وأقرت اللجنة بالمشكلات المقترنة بالتدخل المباشر، إن في أسواق النقد أو في الأسواق الآجلة، كوسيلة للتخفيف من حدة ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وشدد العديد من الأعضاء على أن تكاليف هذا النوع من التدخلات قد تكون باهظة.

20 - ووافقت اللجنة على أن إعطاء معلومات عن الأسواق في الوقت المناسب هو عامل هام لتشجيع العمل الفعال لأسواق السلع الأساسية، حيث أنه يرسى جواً من الثقة ويحد بالتالي من إمكانية تقلب الأسعار. وأكدت اللجنة أيضاً أن الزيادات في الإنتاجية الزراعية من خلال الاستثمار وتحسين البنية التحتية، سوف تعزز القدرة العازلة للأسواق الزراعية وستحد من إمكانية حدوث ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية.

جيم - الاستثمارات الأجنبية في الإنتاج الزراعي - القضايا والانعكاسات على مستوى السياسات والردود الدولية

21 - سلمت اللجنة بدور الاستثمارات الأجنبية في زيادة الإنتاج الزراعي، وأكدت أنه يتعين على المنظمة تأدية دور هام في هذا المجال. وأيدت العمل الذي اضطلعت به الأمانة حتى الآن وشجعتها على تعميق هذا العمل. وأكدت على ضرورة وجود مزيد من المعلومات والبيانات المفصلة عن طبيعة الاستثمارات الأجنبية في الزراعة وحجمها ونطاقها وتأثيراتها وتطلعت إلى النتائج التي سيتمخض عنها عمل الأمانة في هذا المجال. وسلطت الضوء على الحاجة إلى نهج متكامل وشامل يراعي حالة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. كما أعربت عن تأييدها لوضع مبادئ للاستثمارات المسؤولة في الزراعة من قبل الأمانة والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وحثت هذه الجهات كافة على عقد مشاورات موسعة مع جميع حكومات البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن. وأكدت بصورة خاصة على ضرورة اتساق المناقشة بالشفافية وأهمية عقد اجتماعات في روما حيث توجد مقر الممثلات الدائمة لدى كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. ووافقت اللجنة على إجراء مشاورات خلال انعقاد الدورة المقبلة للجنة الأمن الغذائي العالمي في أكتوبر/تشرين الأول 2010 وبالتزامن مع اجتماعات أخرى للمنظمة، كالمؤتمرات الإقليمية.

22 - وأكدت اللجنة على أهمية التعاون مع عمليات أخرى مثل الخطوط التوجيهية الطوعية للحيازة المسؤولة للأراضي والمبادرات التي أطلقتها منظمات متعددة الأطراف من أمثال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، حرصاً على الاتساق والتآزر.

رابعاً - الإجراءات الدولية في مجال السلع الزراعية

ألف - أدوار لجنة مشكلات السلع والجماعات السلعية الحكومية الدولية وترتيبات عملها

- 23 - نظرت اللجنة في أدوار وترتيبات عمل لجنة مشكلات السلع ذاتها والجماعات الحكومية الدولية المعنية بالسلع وذلك في ضوء توصيات التقييم الخارجي المستقل والمناقشات الجارية في مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالتدابير الرامية إلى زيادة كفاءة الأجهزة الرئاسية، بما يشمل التمثيل. وفي معرض الإشارة إلى أن استعراض أدوار وترتيبات عمل اللجنة والجماعات الحكومية الدولية تطلب دراسة مستفيضة، أبدى الأعضاء رأيهم في عدد من القضايا المطروحة في الوثيقة (CCP 10/6) التي أعدتها الأمانة على سبيل دعم هذا البند.
- 24 - واتفق الأعضاء على أن اختصاصات اللجنة ما زالت صالحة. كما اتفقوا على إنشاء مجموعة عمل مفتوحة العضوية تشمل عضويتها الأساسية عضوين عن كل إقليم ويرأسها رئيس لجنة مشكلات السلع. وعلى هذه المجموعة أن تركز على المسائل التقنية والمسائل الإدارية وأن تكون على اتصال وثيق بمجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالتدابير الرامية إلى زيادة كفاءة الأجهزة الرئاسية للمنظمة.
- 25 - وستنظر مجموعة العمل في قضايا عدة، منها توقيت الدورات ومدتها، وأساليب العمل، ودور الجماعات الحكومية الدولية وترتيبات عملها، والتمثيل في المكتب، والصلات مع اللجان الفنية والمنظمات الدولية الأخرى، ودور اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض، ولجنة الصياغة بما في ذلك إمكانية وجود مقرر، والعلاقة بين الجماعات الحكومية الدولية واللجنة.
- 26 - وتسلمت اللجنة تقارير مختلف الجماعات الحكومية الدولية التي عقدت اجتماعات لها منذ الدورة الأخيرة للجنة. وأشار في ما يتعلق بتقرير الدورة الثانية والعشرين للجماعة الحكومية الدولية المعنية باللحوم ومنتجات الألبان (الوثيقة CCP 10/7) إلى أنه بالإمكان مناقشة البيانات، ومن ضمنها البيان المتعلق بالتخفيف من وطأة انبعاثات غازات الدفيئة، في إطار الجماعة الحكومية الدولية، إلا أن المصادقة عليها هي حصراً من مسؤولية لجنة مشكلات السلع بعد إجراء مزيد من المداولات بشأنها في إطار بند محدد من بنود جدول أعمال اللجنة.
- 27 - وبالنسبة إلى تقرير الاجتماع المشترك بين الدورة الثلاثين للجماعة الحكومية الدولية المعنية بالبذور الزيتية والزيوت والدهون والدورة الثانية والثلاثين للجماعة الحكومية الدولية المعنية بالحبوب والدورة الثالثة والأربعين للجماعة الحكومية الدولية المعنية بالأرز (الوثيقة CCP 10/9)، أشارت اللجنة إلى عدم وجوب الاستفادة من حصول توافق في الآراء في حال كانت المشاركة في أي من الجماعات الحكومية الدولية محدودة وفي حال عدم إجراء مناقشات كافية وموسعة. وبشكل عام، أشير إلى ضرورة وجود مشاركة واسعة في الجماعة الحكومية الدولية لكي تبرز فيها آراء أعضاء المنظمة على النحو المناسب.

باء - تحديد أولويات العمل في إطار اختصاصات لجنة مشكلات السلع

28- ناشقت اللجنة أولويات العمل للفترة 2011/2010 الواقعة ضمن مجال اختصاصها وذلك بالاستناد إلى الوثيقة CCP 10/Inf 8 وأعطت توجيهاتها للأمانة بخصوص مجالات العمل التي يمكن إسناد الأولوية لها والمشار إليها في الوثيقة المذكورة. ودرست اللجنة جميع المواضيع التي اعتبرتتها الأمانة مواضيع هامة، غير أنها أحاطت بضرورة وضع سلم بالأولويات في ضوء القيود المفروضة على صعيد الموارد؛ هذا بالإضافة إلى ضرورة مراعاة المزايا المقارنة ونتائج العمل السابق وإمكانية الاستفادة من الشراكات، إلى جانب مراعاة التكاليف. ولوحظ أنه يجدر توسيع نطاق العمل في مختلف المواضيع المشار إليها إلى ما بعد فترة السنتين الحالية وعلى المدى المتوسط. لكنّ البعض فضل إسناد الأولوية للعمل في كل من مجالات الاستراتيجيات والسياسات من أجل دعم اندماج أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة، والاستثمارات الأجنبية في الزراعة في البلدان النامية، والسياسات التجارية في أفريقيا واعتمادها على الأغذية، وتقلّب الأسواق وتأثيرات ذلك على الأمن الغذائي. واعتبرت اللجنة أنّ الأولوية الخاصة باندماج أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق إنما تعبر عن واحدة من الأولويات الصادرة عن المؤتمر الإقليمي لأفريقيا. وجميع الأولويات المشار إليها تندرج ضمن الإطار الاستراتيجي زاي.

خامساً - أية مسائل أخرى

ألف - ما يستجدّ من أعمال

29- لم تكن هناك أية مسائل أخرى ضمن هذا البند من جدول الأعمال.

باء- انتخاب الرئيس ونائبي الرئيس

30- انتخبت اللجنة السيد Mohamad Oemar (إندونيسيا) رئيساً والسيد Alberto Lopez (إسبانيا) نائباً أول للرئيس والسيدة María del Carmen Squeff (الأرجنتين) نائبة ثانية للرئيس.

جيم- ترتيبات الدورة التاسعة والستين

31- أبلغت اللجنة بأنّ الدورة التاسعة والستين سوف تُعقد خلال النصف الأول من سنة 2012؛ على أن يُعلن عن الموعد النهائي في الوقت المناسب.

 المرفق ألف

جدول أعمال الدورة الثامنة والستين للجنة مشكلات السلع

- 1- المسائل التنظيمية
 (أ) اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني
- 2- حالة الأسواق العالمية للسلع الزراعية
 (أ) بيان يلقي نيابة عن المدير العام
 (ب) الأوضاع الراهنة والتوقعات
 (ج) تأثيرات الأزمة المالية على أسواق السلع الأساسية الزراعية
- 3- التطورات على مستوى السياسات التي تؤثر في أسواق السلع الأساسية الزراعية والاتجار بها
 (أ) المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية
 (ب) إدارة الحركات الدولية الواسعة النطاق لأسعار السلع الأساسية - التجارب الوطنية والدولية وردود السياسات
 (ج) الاستثمارات الأجنبية في الإنتاج الزراعي
- 4- الإجراءات الدولية في مجال السلع الزراعية
 (أ) أدوار لجنة مشكلات السلع والجماعات السلعية الحكومية الدولية وترتيبات عملها
 (ب) تحديد أولويات العمل في إطار اختصاصات لجنة مشكلات السلع
- 5- أية مسائل أخرى
 (أ) ما يستجد من أعمال
 (ب) انتخاب الرئيس ونائبي الرئيس
 (ج) ترتيبات الدورة التاسعة والستين
- 6 - اعتماد التقرير

 المرفق باء

البيان الافتتاحي للسيد James G. Butler
نائب المدير العام (المعرفة)

مرحبا بكم في الدورة الثامنة والستين للجنة مشكلات السلع.

لقد ترتب على تعديل مواعيد عقد الاجتماعات وموامة عقد دورات اللجان الفنية لذلك أننا لم نجتمع إلا بعد مرور سنة كاملة على انعقاد الدورة السابعة والستين. وتتيح هذه الدورة فرصة لإجراء مناقشات متعمقة للجنة مشكلات السلع نفسها ومن المتوقع أن تركزوا جانبا كبيرا من الدورة لمناقشة دور اللجنة وترتيبات عملها.

ولجنة مشكلات السلع هي أقدم اللجان الفنية للمنظمة، إذ عقدت أول اجتماع لها في سنة 1950. وقد شهدت السنوات الستون التي تلت ذلك تغييرات كبرى في السوق الدولية للسلع الأساسية. وتطورات السياسات والمؤسسات تبعا لذلك، مع إجراء إصلاح تدريجي في سياسة الاتجار بالسلع الزراعية تحت رعاية منظمة التجارة العالمية. وما زالت الاختصاصات الأساسية التي تحدد نطاق عمل اللجنة صالحة وتظل اللجنة منتدى عالميا لاستعراض تطور الأسواق والمسائل المتعلقة بالسياسات. بيد أن الوقت أزف لتنظر اللجنة في كيفية تحسين اضطلاعها بهذه الاختصاصات وتعزيز مركزها في وسط المناقشات العالمية الدائرة بشأن تجارة السلع ومسائل السياسات المتصلة بها. وقد وفر إصلاح المنظمة، بالفعل، بعض الإرشاد المفيد في هذا الشأن.

لقد تعرضت الزراعة لعدد من الصدمات الشديدة في السنوات القليلة الماضية - ارتفاع قياسي في أسعار البترول، وارتفاع حاد في أسعار السلع الأساسية، ومخاوف بشأن الأمن الغذائي، وأخطر انكماش اقتصادي عالمي منذ ثلاثين عاما. ويمثل انتعاش أسواق السلع الأساسية من تأثير الأزمة المالية أحد القضايا الرئيسية المعروضة على عنايتكم. ويبدو أن هناك عودة إلى بعض من الأوضاع الطبيعية هذا العام مع اقتراب من مستوياته التاريخية وانتعاش الطلب، لكن ما زال الكثير من الحكومات يشعر بالقلق من إمكانية تعرض أسواق السلع الزراعية لمزيد من الصدمات الخارجية واستمرار - بل وتزايد - تقلب الأسعار.

وتحتل مشكلات تقلب الأسعار مكانا بارزا في هذه الدورة: فالبند الخاص بالتجربة الأخيرة في إدارة تقلب الأسعار والدروس التي يمكن استخلاصها من ذلك على مستوى السياسات هو بند طلب أعضاء اللجنة، في دورتها السابعة والستين، إدراجه في جدول أعمالها؛ وتقلب الأسعار والتصدي له هو أيضا أحد المواضيع الخاصة التي تناولها العدد الأخير من نشرة توقعات الزراعة المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة الذي سي طرح في اجتماع خاص يعقد خلال هذه الدورة يعقبه اجتماع آخر للتركيز على هذه القضايا.

وفي الدورة السابعة والستين، اتفق الأعضاء على ضرورة اختتام جولة الدوحة بصورة عاجلة. ومن المحزن أن التقدم المحرز في مفاوضات منظمة التجارة العالمية منذ الدورة السابقة كان قليلا لكن ستتاح لكم فرصة استعراض حالة هذه المفاوضات. ورغم تباطؤ إحراز التقدم في المفاوضات، فقد استمرت الأمانة في تقديم المعلومات والتحليلات والمساعدة التقنية وبناء القدرات لدعم الأعضاء في العمل على التوصل إلى طرائق جديدة متفق عليها للتجارة الدولية في السلع الزراعية والاشتراك على أكمل وجه في حوار يستند إلى المعلومات بشأن هذا الموضوع.

ولدى مناقشة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية بين عامي 2007 و2008 وما ترتب على ذلك من أزمة غذائية واجهت الكثير من البلدان النامية، أبرز الأعضاء الإنتاجية المنخفضة وضعف نمو الإنتاج الزراعي في البلدان النامية الأمر الذي يعبر بدوره عن نقص الاستثمارات لعقود في هذا المضمار. والنتيجة هي أنه ينبغي زيادة الاستثمارات، إلا أن الزيادة الأخيرة في الاستثمارات الأجنبية في الزراعة في البلدان النامية، وخاصة في الأرض، قد أثار الكثير من القلق على الصعيد الدولي. وستتاح لكم فرصة استعراض القضايا المحيطة بهذه الاستثمارات ومناقشة الردود السياسية الملائمة عليها بما في ذلك مشروع مبادئ الاستثمار الرشيد في الزراعة الذي اشترك في إعداده كل من المنظمة والبنك الدولي والأونكتاد والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ولهذه الدورة أهمية حاسمة في تشكيل دور اللجنة في المستقبل، وتحديد أولوياتها الاستراتيجية وكيفية معالجتها. ومن ثم فإنني أرجو لكم دورة بناءة وناجحة.